

الفصل السابع

أشكال الدول

مقدمة

ينبغي علينا أن نعرف الدولة قبل التعرض إلى أشكالها وهي حسب كاريدي ملبوغ: «الدولة مجموعة من الأفراد تقطن رقعة جغرافية معينة و تخضع لتنظيم يعتمد على سلطة التكراه والقصر» أو هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين و تسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة و لكن هنا مسألتان مختلفتان من جهة النظر القانونية أشكال الدولة الحكومات و أشكال الدولة و أشكال الحكومات هو خاص بأساليب ممارسة السلطة كتعين الحكام و أساليب إسناد السلطة إليهم.

أما أشكال الدولة هو طبيعة البنية الداخلية للسلطة السياسية فيها.

- فما هي تقسيمات البنية الداخلية للدولة ؟

وقد ركز الفقه القانوني في دراسته لأنواع الدولة على ما تتمتع الدول حيث قسمها إلى دولة كاملة السيادة و دولة ناقصة السيادة بذلك فقه القانون الدستوري و النظم السياسية قسم الدولة من حيث شكلها إلى دولة بسيطة و موحدة و دولة اتحادية وفيما يلي سنعرض لدراسة شكلين ساو نوعين معروفين للدولة البسيطة و المركبة وقد قسمنا البحث إلى مبحثين ، المبحث الأول الدولة البسيطة و المبحث الثاني الدولة المركبة.

المبحث الاول : الدولة البسيطة

المطلب الاول : تعريف الدولة البسيطة

الدولة البسيطة هي التي تمثل الشكل البسيط في تركيبها الدستوري علة غرار عكس الدولة المركبة و البسيطة هي التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية و الخارجية و لها دستور و سلطة قضائية و سلطة تنفيذية واحدة و علم واحد.

مثال : فرنسا ، ايطاليا و كل الدول العربية ما عدا الإمارات العربية المتحدة فدستورها يبين ذلك و يطبق على كافة أنحاء الإقليم.

و تتجسد وحدة الدولة في أركانها التالية :

- من حيث السلطة :

- الوظائف العامة في الدولة تتولها سلطات واحدة و هي ثلاث و ينظمها دستور :

- الوظيفة التشريعية و وضع القوانين و تتولاها سلطة تشريعية واحدة.

- الوظيفة التنفيذية و وضع القوانين و يخضع لها جميع الأفراد في الدولة.

- الوظيفة القضائية و وضع القوانين و يلجأ إليها الأفراد للفصل في المنازعات في إطار الدولة الواحدة.

- من حيث الجماعة :

- يعتبر أفرادها وحدة واحدة يخضعون لنفس القوانين الواحدة الا فيما يخص المسألة الإدارية و لا يؤثر في اتساع رقعتها الجغرافية أو تكون من عدة أقاليم.

المطلب الثاني : خصائص الدولة الموحدة

١ مخاطب فيها الجماعة متجانسة على بالرغم من اختلاف العادات و التقاليد بين أفراد الجماعة.

٢ وحدة السلطة الثلاث في الدولة : كتوحيد الاجتهاد القضائي و أخيرا إن السلطة الحاكمة لاتقبل التجزئة.

٣ يمكن العمل بمبدأ الاستثناء من القاعدة العامة ، عند اختلاف الظروف السكانية و المكانية داخل الإقليم الواحد كاندماج الحديث للإقليم الدولة يحتاج إلى فترة معينة للتأقلم هذا فيما يخص مواصفات الدواة البسيطة و هذه الخيرة تكون ملكية كالمغرب و الأردن و السعودية أو جمهورية مثل الجزائر و تونس و ليبيا.

- المركزية الإدارية : ايجابيات تتلخص في تحقيق الوحدة الوطنية و توفيره للنفقات.
- السلبيات : عجم التعرف علة حقيقة المشاكل في إقليم الدولة ، التركيز الشديد للسلطة.
- كيفية ممارسة الوظيفة الإدارية داخل النظام الإداري المركزي أما يكون على أسلوب التركيز الإداري أو على أسلوب عدم التركيز الإداري.
- التركيز الإداري : هو جمع جميع السلطات البث و التقرير في يد الرئيس الإداري.
- أما عدم التركيز الإداري :

هو تفويض بعض السلطات الرئيسية للمرؤوسين أو الموظفين الكبار ، و يصبح الرئيس صاحب الإشراف و التوجيه و التخطيط داخل إدارته و نظم هذا الأسلوب لتحقيق النظام الإداري المركزي (المرفقي) و (المصلحي).

المطلب الثالث : اللامركزية الإدارية في الدولة البسيطة (الموحدة) :

يمكن للدولة البسيطة أن تعمل بالمركزية الإدارية و اللامركزية الإدارية. فالمركزية الإدارية : يقصد بها أن تكون السلطة مركزة في العاصمة (قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة و هم الوزراء و يعرفها البعض ” بأنها التنظيم الإداري الذي تقوم به السلطة العامة الإدارية التنفيذية بتسيير جميع الشؤون الإدارية المتعلقة بالمرافق إما مباشرة أو بالواسطة“ .

اللامركزية الإدارية :

تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية و بين الحكومة هيئات أخرى لها قدر من الاستقلال ولكن تحت رقابة الحكومة المركزية.

صور اللامركزية الإدارية:

١/- اللامركزية الإقليمية: هي عندما يمنح المشروع جزء من إقليم الدولة الشخصية المعنوية مثل المجالس البلدية - المجالس القروية ولكن يبقى تحت رقابة ووصاية السلطة المركزية.

٢/- اللامركزية المرفقية المصلحية: يمنح مرفق عام أو قومي أو محلي الشخصي المعنوي يمارس نشاط معين بقدر من الاستقلال تحت إشراف السلطة المركزية مثل المؤسسات العامة المختلفة، الجامعات والمؤسسات.

- من خلال ما سبق يتبين لنا المركزية و اللامركزية الإدارية لا تتعلقان بنظام الحكم في الدولة ولا لاي شكلها و لكن تتعلقان بكيفية ممارسة الوظيفة الإدارية.

المبحث الثاني : الدولة المركبة

هي الدولة التي تتكون من دولتين أو أكثر أي هي مجموعة من الدول المترابطة أو المتحدة فيما بينها ضمن أشكال متعددة تمثل الاتحاد الشعبي الفعلي و ألتعاهدي أو الفدرالي ثم الدولة الاتحادية الفدرالية ، و الدولة الفدرالية هي أهم أشكال الدولة المركبة بآتم معنى الكلمة في الوقت الراهن سواء من حيث الشيوع و الرواج و أيضا شكل الدولة المركبة يصدق بصفة خاصة على الدولة الفدرالية و الاتحادية.

الاتحادات القديمة

الفرع الأول : الاتحاد الشخصي :

هو صفق صور الاتحاد بين الدول وهذا النوع يراه أغلبية الفقهاء انه وليد الصدفة لأنه ناتج لأسباب و دوافع طرفية مرحلية للدولة بزوالها يزول هذا الاتحاد و يتكون هذا الاتحاد إما :

١/- الاتحاد لشخص حاكم (ملك إمبراطور - أو رئيسا لجمهورية.) نتيجة اجتماع حق وراثته عرش دولتين في يد الأسرة الملكية.

٢/- أو نتيجة زواج بين عرشين ملكين (x) إنجلترا + هانوفر (١٧١٤-١٨١٦) ، لكسمبورغ + هولندا.

٣/- أو يتحقق على اثر اتفاقية دولية.

٤/- عن طريق الانتخابات لشخص واحد رئيسا للجمهورية.

-و تبقى كل دولة مستقلة متميزة عن الدول الأخرى الداخلة في الاتحاد من حيث الشخصية القانونية أو السيادة الداخلية و الخارجية و حتى قوانينه.

و يبقى مواطنين كل دولة أجنب بالنسبة للدولة الأخرى.

-تعد الحرب بين دول الاتحاد الشخصي حرب دولية بالرغم من أن الرئيس واحد لكل دولة و بالتالي أي علاقة تقوم بين هذه الدول تحكمها قواعد القانون الدولي.

-لا يلزم في الاتحاد الشخصي تشابه نظم الحكم للدول المكونة له (ملكي دستوري ملكيا مطلقا).

الفرع الثاني : الاتحاد الحقيقي :

يقوم هذا الاتحاد بين دولتين أو أكثر وتخضع جميع الدول التابعة للاتحاد لرئيس واحد و تندمج في شخصيتين لدولة واحدة تمارس الشؤون الخارجية و التمثيل الدبلوماسي باسم الاتحاد.

و تبقى كل دولة محتفظة بدستورها و قوانينها و أنظمتها الداخلية.

و تجد الاتحاد الحقيقي يختلف مع الاتحاد الشخصي من حيث أن الدولة الداخلة فيه تفقد شخصيتها الدولية و كل اختصاصاتها الخارجية و ينتج عنه:

--/1 توحيد السياسة الخارجية و التمثيل الدبلوماسي و القنصلي.

--/2 تعتبر الحرب التي تقوم بين دول الاتحاد أهلية لا دولية.

مثال على دول الاتحاد الحقيقي أو الفعلي :

- السويد - النرويج ١٨١٥ الى ١٩٠٥ .

- النمسا - المجر ١٨٦٧ الى ١٩١٨ .

- الدنمارك - اسلندا ١٩١٨ الى ١٩١٤ .

الاتحاد الاستقلالي الكنفدرالي.

ينشأ من اتفاق بين دولتين أو أكثر في معاهدة دولية في تكوين هذا الاتحاد أو الانضمام إليه و تحفظ كل دولة باستقلالها الخارجي و سيادتها الداخلية.

المعاهدة أو الاتفاقية هي أساس نشأة الاتحاد الاستقلالي و يبين الأهداف المشتركة للدول مثل ضمان استقلال كل دولة و الدفاع عن أمنها الخارجي و العمل على تحقيق مصالح اقتصادية متبادلة و هذا تشرف عليه الهيئة سواء كانت جمعية أو مؤتمر أو مجلس يتكون على أساس المساواة بين الدول الأعضاء بغض النظر عن قوتها أو مساهمتها أو عدد سكانها ولا تغير الهيئة فرق دول الأعضاء و لكن تبقى مجرد مؤتمر سياسي و القرارات التي تصدرها بإجماع الدول في الغالبية.

و تبين كل دولة محتفظة و متمتعة بسيادتها الداخلية كاملة و شخصيتها الدولية لها الحق في التمثيل السياسي مع الغير و عقد المعاهدات بشرط أن لا تتعارض مصالح و أهداف الاتحاد التي تقيمها إحدى دول الاتحاد ضد الدولة الأجنبية.

الحروب التي تكون بين دولة أجنبية الا في نطاق ما تم الاتفاق عليه الحرب التي تكون بين الدول الاتحادية تكون حرب دولية لا أهلية.

رعايا كل دولة من الاتحاد ، يظلون محتفظين بجنسيتهم الخاصة لان العلاقة مجرد ارتباط تعاهدي وحسب رأي الفقه أن حق انفصال للدول تقرره حسب ما تراه مناسبا و متماشيا مع مصالحها الوطنية. مثال على الاتحاد الاستقلالي :

- الاتحاد السويسري : بين المقاطعات السويسرية عام ١٨١٥ الى غاية ١٨٤٨ و بعدها أخذت بالاتحاد المركزي للاتحاد العربي (جامعة الدول العربية) .

الفرع الثاني : الاتحاد المركزي الفدرالي (état fédéral) .

إذا كانت اغلب الاتحادات السابقة قد نشأت بمقتضى معاهدة دولية ووصفت بأنها اتحادات قانون دولي فان الاتحاد المركزي ينشأ و يخضع للقانون الدستوري فهو اتحاد قانون دستوري .

وهو ليس اتفاق بين الدول ولكن هو في الواقع دولة مركبة تتكون من عدة دول أو عدة دويلات اتخذت معا ، و ينشأ الاتحاد المركزي بعدة طرق :

- الطريقة ١ : أما تجمع رضائي أو جبري لدول كانت مستقلة ، فاتحدت فيما بينها و انتهت عن اتحادها دولة اتحادية كما في الولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا .

- الطريقة ٢ : أو ينشأ نتيجة تقسيم مقصود لأجزاء متعددة من دولة سابقة كانت بسيطة وموحدة كما في الاتحاد السوفيتي سابقا و روسيا حاليا .

ودول هذا الاتحاد تفقد سيادتها في المجال الخارجي و تنصهر في شخصية دولية واحدة فإنها تحتفظ بجزء كبير من المجال الداخلي فيكون لكل ولاية دستورها وقوانينها الخاصة و سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية الخاصة بها ، ويبقى لدولة الاتحاد المركزي دستورها الاتحادي و سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية أما الشؤون الخارجية فيتولاها الاتحاد وبالتالي هذه الأخيرة يعتبرها القانون الدولي شخصية دولية إما الدول (الولايات) لا يكون لها ذلك .

مظاهر الاتحاد من الناحية الخارجية و الداخلية :

- من الناحية الخارجية :

تتقرر الشخصية للدولة الاتحادية فقط بخلاف الولايات الأعضاء فيها التي لا يكون لها شخصية دولية و يترتب على ذلك :

- / تتولى الدولة الاتحادية إعلان الحرب و عقد الصلح و إبرام المعاهدات و الإشراف على القوات المسلحة للاتحاد.

- / ٢ للدولة الاتحادية وحدها الحق التمثيل السياسي و الدبلوماسي و الانضمام للمنظمات الدولية. أما التعاهدات التي سبقت و ارتبطت بها بعض الدول التي انضمت للاتحاد المركزي فإنها تنقضي ذلك كنتيجة لانقضاء الشخصين الدولية للدول الأعضاء في هذا الاتحاد.

- من الناحية الداخلية :

تتكون دول الاتحاد المركزي من عدد من الدويلات و هذه الأخيرة تتنازل عن جزء سيادتها للدولة الاتحادية و لها حكومة يطلق عليها الحكومة الاتحادية و لها سلطاتها التنفيذية و التشريعية و القضائية و تحتفظ الدويلات الأعضاء في الاتحاد بحكومتها المحلية و يجب أن يحترم و لا يجوز مخالفته و نجد الولايات يتفتح ببعض مظاهر السيادة الداخلية فيكون لكل واحدة سلطة تشريعية ، تنفيذية و قضائية. و يلزم جميع الأفراد في الولايات بما يملك الدستور و ما تشنه السلطة التشريعية و ما تقوده السلطة التنفيذية و الأحكام القضائية الصادرة عن السلطة القضائية و على رأسها المحكمة العليا.

- هذا و بالرغم ما تتمنى به الولايات من الاستقلال الداخلي كما ذكرنا سابقا فان ما ذهب إليه أغلبية الفقهاء لا يمكن وصفها بالدول أو الاعتراف لها بهذه الصفة.

- ليس لأنه ينقصها السيادة الخارجية ولكن لان الدولة الاتحادية تمارس جزء كبير من مظاهرها.

إذا كانت اللامركزية الإدارية تعني في مجملها توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية الموجودة في العاصمة والهيئات الأخرى المحلية أو المرفقية فان مفهوم التوزيع يبقى في دائرة مباشر و الوظيفة الإدارية ، فهو نظام إداري لا يتعلق بنظام الحكم السياسي أو شكل الدولة ، فكما يمكن إعماله في الدولة الاتحادية يمكن إعماله في الدولة البسيطة الموحدة.

أما اللامركزية السياسية ، فهي عبارة عن نظام سياسي يتعلق بكيفية ممارسة السلطة في الدولة ، يهدف إلى توزيع الوظيفة السياسية بين الدولة الاتحادية من ناحية الولايات من ناحية أخرى.

وعلى هذا فان هذا التوزيع السياسي يفترض ازدواجية السلطات في الاتحاد المركزي ولا يتحقق هذا الازدواج الا في الاتحاد المركزي ، ويعمل باللامركزية الإدارية في الدولة البسيطة كأسلوب إداري ينظمه قانون إداري ويتم معالجته ضمن موضوعات الأنظمة السياسية و القانون الدستوري.

هامش التمييز بين المركزي الفدرالي فقد جاء ذلك واضحا في ميثاق الجامعة العربية عندما أعطي لكل دولة في الجامعة حق الانسحاب من حق هذا الاتحاد (المادة ١٨).

التمييز بين الاتحاد المركزي الفدرالي والاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي:

الاتحاد المركزي يتكون من عدد من الولايات لكل منها قدر من السيادة الداخلية و تشاركها فيها الدولة الاتحادية عكس السيادة الخارجية الكونفدرالي هي من اختصاص الدولة الاتحادية وحدها دون الولايات.

١/ أما الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي ألتعاهدي : فهو على شكل معاهدة بين عدة من دول و تبقى كل دولة محتفظة بكامل شخصيتها الدولية و سيادتها الداخلية.

٢/ يستمد الاتحاد الاستقلالي أو الكونفدرالي وجوده من المعاهدة التي تتم بين الدول الأعضاء في حين ينشأ الاتحاد المركزي من خلال عمل قانون داخلي و هو الدستور الاتحادي.

٣/ الانفصال حق مقرر لكل دولة داخلية في الاتحاد الاستقلالي وهو مرفوض في الاتحاد المركزي.

- تتولى اختصاصات الاتحاد: الاستقلال و تعين أهدافه هيئة مشتركة تسمى جمعية أو مؤتمر أو مجلس الاتحاد.

- يتمتع أفراد الشعب في الاتحاد المركزي بعينة واحدة، أما الاستقلالي حسب الخاصة يدولهم في أجانب في الدول الأعضاء الأخرى الحرب.

مزايا نظام الاتحاد المركزي الفدرالي :

- قادر على توحيد دول ذات نظم متقاربة و متعاينة في دولة واحدة و يصفه البعض بأنه يمكن تطبيقه على قارة بأسرها مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

- يعمل على التوفيق بين مزايا الدولة الموحدة و في نفس الوقت يمنح الاستقلال الذاتي للولايات.

- يعتبر هذا النظام حقلا واسعا للتجارب في الأنظمة السياسية حيث القوانين والنظم التي ثبت نجاحها في إحدى الولايات يمكن تطبيقها و الاستفادة منها في الولايات الأخرى.

عيوب نظام الاتحاد المركزي الفدرالي :

- / ١ / قد السلطات العامة و ازدواجها يؤدي إلى نفقات مالية كبيرة التي يتحملها المواطنون على شكل ضرائب.

- / ٢ / يؤدي إلى تقنين الوحدة الوطنية و هذا عندما تكون الولايات قوية على حساب السلطات الألووية الاتحادية.

- / ٣ / يقدر السلطات و اختلاف التشريعات يؤدي إلى منازعات و مشاكل تفوق تنظيم مرافق الولايات.

- رغم الانتقادات فقد أصبح الاتحاد المركزي الوسيلة الناجحة التي تصبوا إليها شعوب و إتباعها.

تم بحمد الله